

تحديات الاستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاض أسعار البترول على التوازنات
الاقتصادية الكلية

**The Challenges of Financial Sustainability of Algeria in Light of the Impact
of Low Oil Prices on Macroeconomic Balances**

صالحى ليلي¹، ملاح عدة²

¹ طالبة دكتوراه ل.م.د، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، soundous_slh@gmail.com

² استاذ مساعد قسم ب، المركز الجامعي بغيليزان، adda55@windowslive.com

ملخص:

تعالج هذه الورقة معضلة الاستدامة المالية للاقتصاد الجزائري من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في ظل انهيار أسعار البترول، ومدى تأثير ذلك على التوازنات الكلية للبلاد دون إغفال ارتفاع فاتورة الاستيراد وقلة قائمة الصادرات خراج المحروقات فالاعتماد كله على الصادرات الأحفورية. الأمر الذي أدى إلى تآكل في متحصلات صندوق ضبط الموارد وكذا استنزاف احتياطياتها الدولية. مما يستوجب ضرورة تبني سياسات وإصلاحات للحفاظ على ملاءة الدولة و ضمان استدامتها وتوصلنا كنتيجة لمدى فعالية الاستدامة المالية في التقليل من التأثير السلبي للصدمات والأزمات المختلفة المتعلقة بانخفاض أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: الاستدامة المالية، صندوق ضبط الموارد، الاحتياطيات الدولية، التوازنات الكلية، أسعار البترول.

Abstract:

This paper addresses the problem of the financial sustainability of the Algerian economy by highlighting the challenges it faces in light of the collapse of oil prices and the impact on the country's overall balance without neglecting the increase in the import bill and the low export list of hydrocarbons, depending entirely on fossil exports.

This has led to erosion in the receipts of the Fund and the depletion of its international reserves. It is necessary to adopt policies and reforms to maintain the solvency of the State and ensure its sustainability. As a result of the effectiveness of financial sustainability, we have succeeded in reducing the negative impact of various shocks and crises related to the decline in oil prices.

Keywords: Financial Sustainability, Resource Adjustment Fund, International Reserves, Macro Balances, Oil Prices.

1. مقدمة:

من منطلق أن الجزائر من الدول النفطية النامية التي تتدخل في اقتصادها، والتي تعاني من محدودية الإيرادات العادية وطغيان الجباية البترولية التي تتأثر بأسعار البترول طرديا، وكذا الضغوطات الإنفاقية وتوسع دائرتها بشكل متزايد، بسبب إتباعها السياسة التوسعية، وباستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات القانونية والإصلاحات الضريبية، تواجه الاستدامة المالية للاقتصاد الجزائري تحديات أبرزها تهاوي سعر برميل البترول الذي عجل بظهور إختلالات على مستوى التوازنات الكلية للاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى اعتماد حلول مبدئية ومستعجلة نتج عنها تآكل موارد صندوق ضبط الموارد وكذا استنزاف احتياطي الصرف الأجنبي، في محاولة لإصلاح ما يمكن إصلاحه.

وبناء على هذا يتبادر طرح الإشكالية التالي:

ما هو واقع الاستدامة المالية للجزائر في ظل تحديات انهيار أسعار البترول؟

وما مدى تأثير التوازنات الكلية بذلك ؟

2. مفاهيم حول الاستدامة المالية: نظرا لكون مصطلح الاستدامة المالية يندرج ضمن مصطلحات السياسة المالية فمن المستحيل التعرّيج على مفهومها وأدوات تنفيذها.

1.2. تعريف السياسة المالية وأدواتها : تمثل السياسة المالية المفهوم الواسع والحديث للمالية العامة وميزانية الدولة، كما أنّها تحتل مكانة كبيرة بين السياسات الاقتصادية، خصوصا بعد ما عرفه العالم من هزات اقتصادية وتدايعات. ويمكن تعريفها على أنّها أداة المالية العامة من إيرادات و نفقات تواجهه الدولة من أجل التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي في المرتبة الأولى، ثمّ تحقيق العدالة الاجتماعية، تضم جميع المقاييس التي تسعى إلى التأثير على النمو والفعالية والتشغيل، وترمز في مدلولها إلى مجموعة التدابير التي تضعها الدولة وتنفذها من أجل توجيه الإيرادات والنفقات العامة مستخدمة في ذلك مجموعة أدوات كالضرائب والرسوم وإيرادات سياسية و نفقات عامة وموازنة (رشيد، 2011).

وعليه فإن للسياسة المالية ثلاث أدوات تعتمد عليها متمثلة أساسا في:

أ- السياسة الانفاقية: التي هي عنوان لتداول كل ما تقوم الدولة بإنفاقه، وتتمثل في: المنح والإعانات النقدية – مشتريات الدولة من سلع وخدمات- المنح والإعانات العينية- سداد الدولة للأصل وفوائد القروض العامة.

ب- السياسة الضريبية: والتي تشكل أساس قيام السياسة المالية، حاملة في طياتها كل عائد للدولة والناتج عن الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة.

ج- السياسة الائتمانية: والتي تنقسم إلى شطرين، شطريهما بحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده أما الشطر الثاني فهو خاص بسياسة ضخ الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة، وإدارتها لتلك القروض ومتابعة استردادها (أميرة، 2016).

2.2. ماهية الاستدامة المالية: ينظر إلى استدامة المالية العامة على أنها الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون أن يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الإنفاق. ويقوم هذا المفهوم على أساس تحليل قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية أو ما يعرف بشرط الملائمة (solvency condition). ففي حال رغبت الحكومة أو اضطرت للتوسع في إنفاقها على المدى القصير، يجب عليها أن تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية بما يضمن أداءها لمهامها بكل فاعلية وكفاءة من جهة، وبما يمكنها من مواجهة أي مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها (سواء كانت حالية أو مستقبلية) خصوصاً على نمو الاقتصاد وتطوره من جهة أخرى. كما يستند هذا المفهوم على حقيقة مفادها أن الموازنة العامة لأي حكومة يمكن أن تتعرض لمجموعة متعددة من المخاطر، نتيجة لوجود عوامل ضعف كامنة فيها، أو نتيجة لعدم قدرتها على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية سواء محلية أو عالمية (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

ومصطلح الاستدامة المالية العامة أو الحكومية هو أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويمكن تعريفها بشكل عام على أنها الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى

الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. وتعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواءا بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات. ويلزم لضمان استمرار الاستدامة المالية للدولة توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق الحالية، أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية (جليدان، 2013).

وينطوي مفهوم الاستدامة تحقيق مبدئي للملاءة (solvency) والسيولة المالية (liquidity)، فالملائمة هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتحقق إذا كان معدل الخصم الحالي للإنفاق الجاري والمستقبلي أقل من معدل الخصم الحالي للإيرادات الحالية والمستقبلية مطروحا منها مستحقات الدين، أما السيولة فهي تعني وجود موارد مالية لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها.

وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام (يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام بأنه إجمالي الخصوم التي تتطلب أداء الأصل والفائدة في تاريخ أو تواريخ محددة ويتكون من جميع الالتزامات المتمثلة بأدوات الدين)، إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها (لكنه ترك الباب مفتوحا لهذه النسبة)، ويعتبر هذا سيناريو أساسي يُبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة خمس سنوات. و في هذه الحالة يعتبر صندوق النقد الدولي السياسات المالية مستدامة، إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (علي، 2016).

أ- العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية: تتأثر الاستدامة المالية بدرجة تطور الأسواق المالية و بالقدرة على التنبؤ بالمخاطر والثقة في قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات هيكلية وتدعيم الديون، فالدول التي تكون نسبة دينها العام من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة تكون أكثر عرضة لاضطرابات السوق، كتغير أسعار الفائدة وتغير الفارق بين أسعار الشراء و أسعار البيع للسندات الحكومية. فلا يمكن اعتبار السياسة المالية مستدامة إذا تضمنت تراكم مفرط للدين العام، بالإضافة إلى ذلك تتطلب الاستدامة تجنب الزيادة المفرطة للالتزامات الحكومية لما تشكله

من عبء على أجيال المستقبل. فاللجوء إلى الاقتراض لتمويل النفقات الحالية يعني تحميل الأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية المعمول بها في الوقت الحالي ولهذا تأثير سلبي على العدالة الاجتماعية بين الأجيال وذلك لأنه يجب على الأجيال في المستقبل التخلي عن جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض، فقيام الدولة بالاقتراض اليوم سيؤدي إلى تحويل الاستهلاك من المستقبل إلى الحاضر أي على الأجيال في المستقبل التخلي عن جزء من استهلاكهم الشخصي لأجيال الوقت الحاضر، بالإضافة إلى ذلك يجب عليهم تحمل أعباء فوائد تلك القروض في المستقبل فلذلك يجب على الدول التفكير في الأمد الطويل عند اللجوء إلى الاقتراض لما لذلك من تأثير على مستقبل الأجيال القادمة، أي أنّ الأجيال الحالية ستعيش على تكلفة الأجيال المستقبلية إن لم تضع الحكومة حد للزيادة المفرطة في الدين العام (قباجة، 2012).

3. تحديات الاستدامة المالية للجزائر:

إنّ خصوصية الاقتصاد الجزائري المعتمد على صادرات المحروقات، يجعل رسم السياسة المالية والتوازنات الكلية للدولة مرهون بتقلبات أسعارها. ممّا يعني أنّ تحقيق الاستدامة المالية تواجه تحديات تحول دون بلوغها. هذا إذا ما علمنا أنّ الجباية البترولية فاقت لوحدها بلغت نسبة 70% من الإيرادات الكلية للدولة خلال العشر سنوات الأخيرة، وأنّ هذه الأخيرة تتناسب طردياً مع البترول، ضف عليه سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيعها لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، وما ينجر عنه من تفكيك للتعريفات الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حاصل الجمارك ضمن الإيرادات العامة للميزانية والتي تمثل أزيد من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتوقع أن تخسر الجزائر حوالي 5 مليار دولار من جراء هذا التفكيك، هذا بالإضافة إلى سياسة تخفيف الضغط الجبائي (الإعفاءات الضريبية) بغية تحفيز الاستثمار.

من جهة أخرى، تخسر الجزائر حوالي 100 مليار دج سنوياً جراء التهرب والغش الضريبي، أي ما يعادل حوالي 75% من قيمة الجباية العادية المحققة، وتتغذى هذه الظاهرة من السوق الموازية التي تمثل حسب تقرير البنك العالمي ما يقارب 34,1 من الناتج المحلي الإجمالي أي في حدود 35 مليار دولار. وهذا ما يطرح مجدداً أمام السلطات المالية بالجزائر مدى إمكانية الاستمرار في تمويل نفقات التسيير المتعلقة خاصة بتنامي أجور الوظيف العمومي وتدعيم المواد

الأساسية، وأيضا النفقات الرأسمالية المتعلقة ببرامج الإنعاش الاقتصادي التوسعية، وكيفية تعويض هذا النقص في الإيرادات الذي يضمن التوازنات المالية في الاقتصاد ويحافظ على ملائمة الدولة ويحقق استدامتها (الرحيم، 2013).

4. دعائم الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري:

1.1. مستوى الاحتياطات الدولية للجزائر:

أ- ماهية الاحتياطات الدولية: تعرف الطبعة الخامسة من " دليل ميزان المدفوعات" الصادر عن صندوق النقد الدولي الاحتياطات الدولية لدولة ما بأنها: " تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى" وتمثل الاحتياطات الدولية التي هي ملك السلطة النقدية الحيازة الرسمية للعملة الأجنبية **Official holding of foreign exchange**، زائد ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. ويجب تمييز الاحتياطات الدولية عن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، وهي ما تشترطه نسبة الاحتياطي القانوني التي تلزم كل بنك تجاري أن يحتفظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة، وهي أرصدة لا يملكها البنك المركزي (بلقاسم، 2015، ص 47).

ب- مؤشرات كفاية الاحتياطات الدولية: اقترح تريفن Trifin في عام 1947 نسبة الاحتياطات إلى الواردات كمؤشر على كفاية الاحتياطات. ويعتبر هذا المقياس أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية، بسبب أنّ الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات ونظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي.

ويرى أنصار هذه الصيغة أن اللجوء إلى استخدام هذه الاحتياطات، في أحوال الطوارئ، يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التي تضطر إلى تطبيقها في حالة عدم كفاية هذه الاحتياطات. إنّ الطلب على الاحتياطات يتزايد بتزايد قيمة الواردات، ويعتقد أنصار هذا المؤشر أن نسبة تدور حول 30% من قيمة الواردات سنويا أو تغطية حجم الاحتياطات مدة ثلاثة أشهر من الواردات تعد مستوى ملائما

للاحتياطيات. إنّ الظروف الحالية التي تواجهها الدول النامية المدينة ربما تتطلب زيادة هذا الرقم إلى 4 أو 5 أشهر وإن كان بعض الكتاب يعتبر أن نسبة الاحتياطيات إلى الواردات يجب أن تتراوح فيها بين 30-40% (بلقاسم، 2015، ص48-49).

ج. صندوق ضبط الإيرادات: لقد عرفت أسعار البترول ارتفاعا غير مسبوق سنة 2000، نتيجة اتفاق كل الدول المنتجة للنفط على تخفيض الإنتاج بمقدار 2,104 مليون برميل يوميا في مارس 1999، لتعاود رفع الإنتاج سنة 2000. هذه الزيادات كان لها الأثر الأكبر على الاقتصاد الجزائري أين عرفت الميزانية العامة فائضا معتبرا، شكل هذا الأخير الدافع القوي للسلطات الجزائرية لإقرار صندوق ضبط الإيرادات (أميرة، 2016، ص73)، فما هو هذا الصندوق وفيما تتمثل مهماته؟ تم إنشاء " صندوق ضبط الموارد " بناء على القانون رقم 02-2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ويقيد في هذا الحساب:

– في باب الإيرادات: فوائض القيم الجبائية الناتجة من مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

– في باب النفقات: ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي تخفيض الدين العمومي.

وبالتالي فإن صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو:

صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة للدولة يمول الصندوق من خلال فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة الى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، و تسبقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية. ويهدف الصندوق الى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، و تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، و تخفيض حجم المديونية العمومية. إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي للصندوق. يتركز عمل الصندوق داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية و استعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة

للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد و تخفيض المديونية الخارجية (وسيلة، 2015).

5. تأثير انهيار أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر:

1.1. النشاط الاقتصادي: سمح كل من الادخار الميزانياتي الهام والمستوى المعتبر لاحتياطات الصرف المشكلان خلال السنوات السابقة، باحتواء إثر الصدمة الخارجية على النشاط الاقتصادي، تواصل النمو الاقتصادي بوتيرة قوية محفزا بإبقاء النفقات العمومية عند مستوى عالي.

هكذا ارتفع إجمالي الناتج الداخلي خلال سنة 2015 ب3,8% أي بنفس وتيرة سنة 2014 دفع هذا النمو من طرف قطاعات الفلاحة والصناعة والأشغال العمومية والري وكذا الخدمات المسوقة ومن جهته عرف قطاع المحروقات لأول مرة منذ 2006 نموا موجبا بلغت نسبته 0,4% مكتسبا بذلك نقطة مئوية مقارنة بنسبة نموه في السنة السابقة (-0,6%).

ارتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ب5,0% مسجلا تراجعا نسبيا مقارنة بسنة 2014 (5,7%) في نهاية سنة 2016 نما إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 4% مع استمرار التوجهات التي عرفتها سنة 2015 أي نمو في القطاعات خارج المحروقات ب3,7% ونمو في قطاع المحروقات ب5,6%.

2.2. ميزان المدفوعات : في سنة 2015، انخفض متوسط سعر برميل البترول ب47,1% منتقلا من 100,2 دولار في 2014 إلى 53,1 دولار في 2015 نجم عن هذا الانخفاض القوي المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة تقلصا في إيرادات صادرات المحروقات ب43,4% (33,08 مليار دولار في 2015 مقابل 58,46 مليار دولار في 2014) بالنظر إلى التراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات الضعيفة هيكلها والتي بلغت 1,49 مليار دولار وانخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34,57 مليار دولار مقابل 60,13 مليار دولار في 2014 أي انخفاض بنسبة 42,5%.

فيما يخص الواردات من السلع وبعدها عرفت منحنى تصاعدي في السنوات الأخيرة ثم انخفضت في 2015 في ظرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة الاورو مقارنة بالدولار (-) 16,55 كم متوسط سنوي). وبلغت هذه الواردات 52,65 مليار دولار في 2015 مقابل 59,67 مليار

دولار في 2014 أيّ انخفاض ب11,8% خص هذا الانخفاض تقريبا كل مجموعات السلع. هكذا سجل الرصيد التجاري عجزا بلغ 18,08 مليار دولار في 2015 مقابل شبه توازن في 2014. نتيجة لذلك، ونظرا للأرصدة السالبة للخدمات و دخل العوامل، سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا قياسيا بلغ 27,29 مليار دولار في 2015 (16,5% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي).

إجمالا، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 27,54 مليار دولار (مقابل عجز قدره 5,88 مليار دولار في 2014)، باعتبار شبه التوازن الذي سجله حساب رأس المال. نتيجة لذلك، انخفض رصيد احتياطات الصرف ب 34,81 مليار دولار منتقلا من 178,94 مليار دولار في نهاية 2014 الى 144,13 مليار دولار في نهاية 2015 .

تواصلت هذه التوجهات خلال سنة 2016، حيث بلغ مستوى إيرادات صادرات المحروقات 27,66 مليار دولار، باعتبار متوسط سعر البرميل بلغ 45 دولار في سنة 2016، وكذا حجم الصادرات من المحروقات، الذي ارتفع ب10,6 مقارنة بسنة 2015، وبلغ مستوى الإيرادات الكلية 29,05 مليار دولار، منها 1,39 مليار دولار تمثل إيرادات الصادرات خارج المحروقات وبلغ مستوى الواردات 49,44 مليار دولار، في انخفاض ب3,21 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل خلال سنة 2015 (-6,1%)، وسجل الميزان التجاري بذلك عجزا بلغ 20,38 مليار دولار، ليسجل الحساب الجاري عجزا بلغ 26,32 مليار دولار، ليبليغ عجز ميزان المدفوعات 26,03 مليار دولار ثمّ انخفض نتيجة لذلك رصيد احتياطات الصرف من 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114,14 مليار دولار في نهاية سنة 2016.

3.5. سعر الصرف: إنّ تدهور أساسيات الاقتصاد (أيّ انخفاض سعر البترول، المستوى العالي للنفقات العمومية وتوسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين بالتزامن مع الانخفاض القوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار خاصة في 2015) أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي و ب3,8% مقابل الأورو في 2015. لكن خلال السداسي الأول من سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار ب 3,2% مقابل الدولار وارتفعت ب 0,6% مقابل الأورو اعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار استقرارا واضحا في حدود 110 دينار للدولار الواحد مقارنة بالأورو، عرف الدينار تحسنا نسبيا حيث انتقل سعر صرفه من 125,6 دينار لواحد أورو في

بداية شهر ماي 2016 إلى 116,4 في نهاية ديسمبر 2016 تواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 .

4.5. المالية العامة : بالنظر إلى اعتمادها القوي على الجباية البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول حيث انعكس الانخفاض في إيرادات الضريبة على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية على تفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية 2273,5 مليار دينار في 2015 مقابل 3388,4 مليار دينار خلال سنة 2014، في الوقت الذي ارتفعت فيه النفقات العمومية التي انتقلت من 6995,7 مليار دينار في 2014 إلى 7656,3 مليار دينار في 2015، أي ارتفاع بنسبة 9,4 %، بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة 2621,7 مليار دينار، أي 15,8 % من إجمالي الناتج الداخلي وهو مستوى قياسي مقابل 8,0 % في 2014، وأدى هذا العجز الممول بواقع 89,1 % بالاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض قوي لرصيد هذا الصندوق، الذي انتقل من 4408,5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015 أي تآكل ب 53 خلال سنة واحدة عند نهاية 2016 وبلغت النفقات العمومية 7303,8 مليار دينار وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة خلال نفس الفترة، واصلت إيرادات الجباية البترولية انخفاضها حيث بلغت 1805,4 مليار دينار في نهاية 2016 مقابل 2273,5 مليار دينار في نهاية 2015. ومن جهته عرف رصيد صندوق ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة 2016 حيث بلغ مستواه الحد القانوني الأدنى أي 740 مليار دينار.

5.5. الوضعية النقدية : تميزت الوضعية النقدية المجمعّة بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 في 2015 (0,13) ونمو جد بسيط لهذا المجمع خلال سنة 2016 (1,76%)، في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين 2010-2014 أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية (M2) 13,8% .
6.5. التضخم: بعد تراجع المعتبر في سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليبلغ المتوسط السنوي لتوترته 4,8% بلغ التضخم في ديسمبر 2016 معدل 6,4% .
6. تحليل النتائج:

اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كلفه هشاشة جهازه الإنتاجي وضعف نظامه المالي واكسبه الطابع الإتكالي وألزمه إتباع سياسات مالية أثبتت فشلها وعدم جدتها في

تكوين هيكل اقتصادي قوي يستغل عوائد هذا القطاع في تحريك القطاعات الأخرى، ولا يعتمد عليه لأنه وبفرض دوام ارتفاع سعره، هو مورد "آيل" للنضوب و الزوال. ورغم أن تصريحات المسؤولين وصناع القرار تبعث دائما على التفاؤل المخلوط بالحذر، إلا أن الاستدامة المالية تواجه تحديات خطيرة نتيجة تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات (3668 مليار دينار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016) وكذا استنزاف الاحتياطات الدولية.

7. خاتمة:

- والاستدامة المالية المنشودة لا تتأتى إلا بتكوين جهاز إنتاجي متنوع وقوي وبتبني السياسات المحكمة وإقحام الفرد الجزائري وإعداده اقتصاديا لمواجهة التحديات والتأقلم مع الأزمات وفيما يلي جملة من التوصيات لتحسين ملاءة الدولة الجزائرية ومحاولة استدامتها:
- محاربة التهرب الضريبي و تقليصه قدر الإمكان، ويمكن اعتماد التجربة المصرية في ذلك، بحيث أوجدت تعليمات خاصة لتقدير إيرادات العاملين في المهن الحرة في حال عدم توفر "دفاتر منتظمة" لإيراداتهم، فقانون الدخل المصري أرفق تعليمات لتقدير الوعاء الضريبي لمهنة الطب والمحاماة بشكل دقيق ومحكم؛
 - التركيز على تحسين أداء النظام الضريبي المتوفر أكثر من العمل على تغييره من خلال تكوين الأطارات وعصرنة النظام؛
 - التريث في مسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالنظر إلى الخسائر المحتملة للإيرادات الجمركية للخبزينة خاصة في الظرف الحالي؛
 - ترشيد الإنفاق ومحاربة كل أشكال التبذير والإسراف في الدوائر الحكومية والإدارات العمومية؛
 - تكثيف دوريات التفتيش والمراقبة المباشرة للمصالح المالية للمؤسسات العمومية؛
 - نشر الوعي بين المواطنين وضرورة إعلامهم بحقيقة وواقع الوضعية المالية والاقتصادية وعدم تشويه الحقائق وتلميع الصور لأنّ المواطن هو المتغير الرئيسي في معادلة الاستقرار الاقتصادي؛
 - إصلاح النظام المالي وتشجيع العائلات على الادخار والاستثمار؛

- النهوض ببورصة الجزائر وتعزيز كفاءة السوق المالي؛
 - الخروج من قوقعة قطاع المحروقات وتبني استراتيجيات التنوع الاقتصادي خاصة في المجالات التي تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية قابلة للتحويل إلى مزايا تنافسية؛
 - إعادة ترتيب أولويات انجاز المشاريع الكبرى وتجميد ما يحتمل التجميد بصفة مبدئية كمشروع الترامواي في المدن ذات الكثافة السكانية المتوسطة (البنك المركزي الجزائري، 2017).
8. قائمة المراجع:

- أحمد قباجة. (2012). الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية. *ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية* ، 6.
- إدريس أميرة. (2016). تقلبات اسعار البترول واثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014. *مذكرة دكتوراه* . تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.
- البنك المركزي الجزائري. (2017). *التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية مقدمة لمجلس الامة*. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.
- زايري بلقاسم. (2015). كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري. *اقتصاديات شمال افريقيا* ، 47.
- سعود بن هاشم جليدان. (2013). *الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية. الجريدة الاقتصادية* ، 11.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2013). *استدامة المالية العامة*. رام الله-فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية رام الله.
- شبيبي عبد الرحيم. (2013). *الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة التغلب على العجز الموازني والدين العام*. *مذكرة دكتوراه* . تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.
- فرحات عباس وسعود وسيلة. (2015). *حوكمة الصناديق السيادية: دراسة تجرية كل من النرويج، الجزائر. الباحث الاقتصادي* ، 17.

وحيد عبد الرحمان بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي. (2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. *بحوث اقتصادية عربية* ، 183.

ونادي رشيد. (2011). آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية. *أبحاث اقتصادية وإدارية* ، 112.